

Distr.: General
5 May 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ونتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة

تقرير مقدم من إيطاليا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩

١ - عملاً بالإجراء ٢٠ من الخطة المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تقدم إيطاليا هذا التقرير عن الأنشطة الوطنية المنفذة منذ عام ٢٠١٥ لتنفيذ مجموعة الإجراءات المتوخاة في إطار خطة عمل عام ٢٠١٠.

٢ - ويصف هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها إيطاليا للمساهمة في تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة، ولا سيما (أ) نزع السلاح النووي، و (ب) عدم الانتشار، و (ج) استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهي الركائز التي تفيد إيطاليا بأنها يعزز بعضها بعضاً وأنها على نفس القدر من الأهمية.

٣ - وقد نُفذت إيطاليا المجموعة الكاملة من هذه الأنشطة بوصفها عضواً نشطاً في الاتحاد الأوروبي (ومثال ذلك مشاركتها في الفريق العامل لمجلس الاتحاد الأوروبي المعني بعدم الانتشار)، ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجموعة السبعة (ومثال ذلك مشاركتها في فريق المديرين المعني بعدم الانتشار).

الركيزة الأولى - نزع السلاح النووي (الإجراءات من ١ إلى ٢٢)

٤ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، دأبت إيطاليا على تأييد الهدف المتمثل في إيجاد عالم ينعم بالسلام والأمن ويخلو من الأسلحة النووية. وتوفر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن طريق المادة السادسة منها، الإطار القانوني الواقعي الوحيد لتحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز الاستقرار الدولي والأمن غير المنقوص للجميع. وإيطاليا مقتنعة بأن الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق إلا باتباع نهج تدريجي، يستند إلى تدابير ملموسة، ويفضي إلى نزع السلاح النووي بصورة فعالة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.



٥ - ولذلك رحبت إيطاليا في شباط/فبراير ٢٠١٨ بإعلان الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أنهما يستوفيان الحدود الرئيسية التي تنص عليها المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة ستارت الجديدة). وترى إيطاليا أن الحفاظ على معاهدة ستارت الجديدة أمر لا غنى عنه للاستقرار الدولي ويمثل أحد التدابير الملموسة لنزع السلاح النووي تدريجياً. وبناء على ذلك، دأبت إيطاليا على دعوة الطرفين إلى تمديد المعاهدة وإلى مواصلة إجراء المزيد من المناقشات بشأن مسائل بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ.

٦ - وشجعت إيطاليا أيضاً تعزيز الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الشفافية والحد من المخاطر، ومن ثم الإسهام في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لمواصلة نزع السلاح النووي. ويمكن للعديد من التدابير العملية بالفعل أن تساعد على تجنب سوء الفهم وسوء التقدير، مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار. وعلى نحو ما أشير إليه باستمرار في المحافل ذات الصلة، يمكن أن تشمل هذه التدابير الشفافية والحوار بشأن المذاهب والمواقف النووية؛ والحوارات بين العسكريين؛ والاتفاقات بين الدول المعنية على إقامة خطوط اتصال مباشرة؛ والاتفاقات المتعلقة بـ "تدابير مواجهة الحوادث"؛ وتأمين الشفافية والإخطار، وكذلك الإخطار بإطلاق القذائف والاتفاقات الأخرى المتعلقة بتبادل البيانات.

٧ - وفي المحافل ذات الصلة، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، أيدت إيطاليا أيضاً استئناف المناقشات الموضوعية بشأن ضمانات الأمن السلبية، بقصد وضع توصيات تتناول جميع جوانب هذه الضمانات، دون استبعاد وضع صك دولي ملزم قانوناً.

معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

٨ - أعربت إيطاليا عن تأييدها الشديد لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من أجل تعزيز السلام والأمن في جميع المناطق الممكنة، وفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٩. ولذلك تعلق إيطاليا أهمية قصوى على المعاهدات المنشئة لهذه المناطق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية لعام ١٩٦٧ (معاهدة تلاتيلولكو))؛ وفي جنوب المحيط الهادئ (معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٨٥ (معاهدة راروتونغا))؛ وفي جنوب شرق آسيا (معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا لعام ١٩٩٥ (معاهدة بانكوك))؛ وفي أفريقيا (معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا لعام ١٩٩٦ (معاهدة بليندايا))؛ وفي وسط آسيا (معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا لعام ٢٠٠٦ (معاهدة سيميلاينسك)).

٩ - وفي إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، دأبت إيطاليا على تأييد عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة. وفي ضوء قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ستواصل إيطاليا دعم الجهود الرامية إلى تهيئة مناخ موات وإنشاء عملية شاملة تفضي إلى إنشاء منطقة من هذا القبيل.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٠ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، شجعت إيطاليا على الإسراع ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تظل من بين أولوياتنا الرئيسية في النهج التدريجي الذي نتبعه سعياً إلى إحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وفي جميع المحافل ذات الصلة، دعت إيطاليا بذلك جميع الدول التي لم توقع المعاهدة ولم تصدق عليها بعد، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك بدون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، دأبت إيطاليا على دعوة جميع الدول إلى احترام الوقف الاختياري الحالي لتفجيرات التجارب النووية.

١١ - وعشية الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت إيطاليا في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي جرى فيه حث جميع الدول، ولا سيما الدول التي يعتبر تصديقها ضرورياً لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة دون تأخير ودون شروط. وشاركت إيطاليا بنشاط أيضاً في مؤتمري عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ من بين المؤتمرات المعنية بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المؤتمرات المعقودة بموجب المادة الرابعة عشرة)، وقد عُقد المؤتمران من أجل التشجيع على بدء نفاذ المعاهدة.

١٢ - وبصفقتها رئيسة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠١٨، واصلت إيطاليا المشاركة في جهود التوعية من أجل تعزيز انضمام جميع الدول إلى المعاهدة وبدء نفاذها في نهاية المطاف. وفي نهاية ولايتها كرئيسة للجنة، قدمت إيطاليا إلى الجمعية العامة مشروع القرار A/73/L.22 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". والقرار، الذي يقدم مرة كل سنتين منذ عدة سنوات، يكتسب قيمة سياسية هامة، حيث يعزز التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مسائل عدم الانتشار والمسائل الأمنية. وشارك في تقديم القرار أكثر من ٦٠ بلداً، واتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء.

١٣ - وفي إطار اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تظل إيطاليا ثامن أكبر مساهم في الميزانية العادية، وتوفر لنظام الرصد الدولي مختبراً للكشف عن النويدات المشعة في روما ومحطة لرصد الاهتزازات تقع بالقرب من كاتانيا في صقلية.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

١٤ - وفقاً لما أفادت به إيطاليا، فإن الشروع فوراً في إجراء مفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، حول إبرام معاهدة تعنى بالمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى يتصدّر أولويات نزع السلاح النووي.

١٥ - ولذلك صوتت إيطاليا لصالح قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١، الذي أنشئ بموجبه فريق خبراء تحضيرى رفيع المستوى للنظر في العناصر الجوهرية لمعاهدة مقبلة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتقديم توصيات بشأنها. ورحبت إيطاليا بالتقرير الذي أعده فريق الخبراء التحضيري

والذي حظي بتوافق الآراء، وأعربت عن استعدادها لمناقشة النتائج التي خلص إليها في إطار مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير.

١٦ - ورثما يتم إبرام هذه المعاهدة، دعت إيطاليا باستمرار جميع الدول المعنية إلى أن تنقيد بإعلان الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

التحقق من نزع السلاح النووي

١٧ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، علقت إيطاليا أهمية قصوى على جميع المبادرات المتخذة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، بوصفها أدوات هامة لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وفي هذا الصدد، أيدت إيطاليا الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ورحبت بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي الذي حظي بتوافق الآراء، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١، الذي شاركت إيطاليا في تقديمه.

الشفافية والإبلاغ

١٨ - تقدّم إيطاليا هذا التقرير الوطني إلى اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩ وفي ضوء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، وتود أن تؤكد على أهمية الشفافية والإبلاغ في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

التعليم

١٩ - لقد أولت إيطاليا اهتماماً خاصاً للتعليم والتدريب بوصفهما عنصرين أساسيين في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّمت مؤسسة Accademia Nazionale dei Lincei (وهي أعلى مؤسسة ثقافية في إيطاليا) مؤتمرين مكرسين لعالم الفيزياء إدواردو أمالدي في روما، في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وأتاح المؤتمران اللذان بلغت مدة كل منهما يومين محفلاً هاماً للخبراء والعلماء وممثلي المنظمات الدولية لمناقشة النُهج المختلفة لنزع السلاح النووي وتعزيز التقدم المحرز نحو تعزيز السلامة والأمن النوويين والضمانات النووية وعدم الانتشار. وألقى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو، محاضرة في بداية مؤتمر أمالدي لعام ٢٠١٧.

الركيزة الثانية - عدم الانتشار النووي (الإجراءات من ٢٣ إلى ٤٦)

الضمانات النووية

٢٠ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ما فتئت إيطاليا تؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ نظام الضمانات الذي وضعته في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى المعيار الحالي المتمثل في إبرام اتفاقٍ للضمانات الشاملة، إلى جانب بروتوكولٍ إضافي، وإبرام بروتوكول معدّل للكميات الصغيرة عند الاقتضاء. ويعزى ذلك إلى أن إيطاليا تعتبر أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل عنصراً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي ويؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار (لا سيما المادة الثالثة).

٢١ - ودأبت إيطاليا على تنفيذ الضمانات المتكاملة نتيجة للاتفاقات القائمة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. أما نموذج الأنشطة المتعلقة بالضمانات الموحدة التي تشترك

المنظمتان في تنفيذها، فيُعترف به على نطاق واسع بأنه من أفضل الممارسات الدولية. وتدعم إيطاليا أيضا بقوة استمرار تطور الضمانات، بما في ذلك وضع المفهوم على مستوى الدولة، اقتناعا منها بأن تنفيذه على الصعيد العالمي سيزيد من تعزيز كفاءة وفعالية نظام ضمانات الوكالة، بما يسهم في الجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار.

٢٢ - وفيما يتعلق بالتحديات الحالية المطروحة فيما يخص عدم الانتشار، تتطلع إيطاليا إلى إجراء حوار مفتوح وبناء وإلى إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية.

٢٣ - وتؤمن إيطاليا إيمانا راسخا بأن الجزاءات الدولية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن تظل سارية وأن تنفذ تنفيذا فعالا. وخلال عام ٢٠١٧، تولت إيطاليا بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وظل تركيزها منصبا بشدة على التنفيذ الفعال للجزاءات من خلال تنظيم اجتماعات إعلامية مع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة. وأفادت إيطاليا بأن الجزاءات ينبغي أن تنفذ بالكامل بغية الإبقاء على العملية التفاوضية الحالية وتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ الضمانات المتكاملة والشروع في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢٤ - وما فتئت إيطاليا تنظر إلى خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية باعتبارها نجاحا دبلوماسيا بارزا وإنجازا قيما للغاية في سياق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الهيكل العام لعدم الانتشار وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٥ - وخلال عام ٢٠١٧، عملت إيطاليا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، كميسر لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبهذه الصفة، أشارت إيطاليا بانتظام إلى الدور الحاسم الذي تؤديه خطة العمل الشاملة المشتركة لضمان الطابع السلمي المحض للبرنامج النووي الإيراني. أما أنشطة التحقق والرصد الشاملة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال المعاينة التكميلية التي أجريت لجميع المواقع والأماكن ذات الصلة في إطار التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي، فقد قدّمت باستمرار أدلة على امتثال طهران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي.

٢٦ - وأثنت إيطاليا على آلية الوكالة لتقديم التقارير الفصلية التي ترمي إلى طمأنة المجتمع الدولي بشأن عدم تحويل وجهة برنامج إيران النووي. وفي هذا الصدد، أسهمت إيطاليا خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ إسهاما ماليا في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية المخصصة لأنشطة التحقق والرصد في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة بمبلغ ٣٦٠ ٠٠٠ يورو.

٢٧ - وتؤمن إيطاليا إيمانا راسخا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان أن تستمر خطة العمل الشاملة المشتركة في جلب المنافع للجميع وتظل بمثابة قصة نجاح. فالتنفيذ الكامل للخطة، إلى جانب التنفيذ الكامل لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بمقدوره أن يدعم الأمن الدولي والإقليمي.

ضوابط التصدير

٢٨ - إيطاليا عضو نشط في جميع نظم الرقابة على الصادرات، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، من أجل المساعدة على كفالة ألا تُفضي الصادرات ذات الصلة بالمواد النووية إلى الانتشار النووي. وتُبلغ إيطاليا باستمرار عن رفضها من خلال آليات النظم المعنية، كما تُبلغ ضمن إطار الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي.

٢٩ - وتمشيا مع لوائح الاتحاد الأوروبي فيما يخص الصادرات ذات الاستخدام المزدوج، ووفقا للمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، تعالج إيطاليا كل طلب من طلبات الترخيص للصادرات على أساس كل حالة على حدة. ونتيجة للإجراءات المشتركة بين الوكالات، يخضع كل طلب على حدة لتقييم المخاطر بناء على: مدى حساسية البضائع؛ وتقييم عام للدولة المتلقية، بما في ذلك سجل التزامها بعدم الانتشار؛ والخطر المحتمل للاستخدام النهائي غير المرغوب فيه؛ ومدى معقولة الاستخدام النهائي المعلن والمستخدم النهائي؛ والضمانات المتبادلة بين الحكومات (عند الاقتضاء)؛ وخطر تحويل الوجهة.

٣٠ - ولا تزال إيطاليا تشعر بقلق عميق من تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، فإن إيطاليا تؤيد بقوة التنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقراراته اللاحقة.

الركيزة الثالثة - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (الإجراءات من ٤٧ إلى ٦٤)

٣١ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أيدت إيطاليا الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية، ودعمت بقوة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال، بوصفها سابع أكبر مساهم في الميزانية العادية للوكالة.

٣٢ - وينبغي أن يمارس الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية وفقا لأعلى معايير الضمانات والسلامة والأمن، التي تعلق عليها إيطاليا أهمية قصوى، على نحو ما تشير إليه بصورة منهجية بصفاتها الحالية كعضو في مجلس محافظي الوكالة.

٣٣ - وفي ظل مساهمة إجمالية تتجاوز ١٣,٥ مليون يورو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدعم إيطاليا بقوة برنامج الوكالة للتعاون التقني من أجل زيادة قدرات الدول الأطراف الراغبة في تطوير التكنولوجيات النووية السلمية. وفي إطار هذا البرنامج، استضافت إيطاليا العديد من الباحثين الأجانب كل عام في مختبراتها وجامعاتها ومراكزها الطبية في إطار الزمالات والزيارات العلمية.

٣٤ - وتستضيف إيطاليا مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية في ترييستي، الذي شكل قوة دافعة وراء الجهود العالمية الرامية إلى النهوض بالخبرات العلمية في العالم النامي منذ تأسيسه في عام ١٩٦٤. ولفترة تربو على ٥٠ عاما، أنجز المركز الدولي للفيزياء النظرية ولايته بتزويد العلماء من البلدان النامية بما يحتاجونه من تعليم مستمر ومن مهارات ليتمكنوا من خدمة بلدانهم الأصلية في عدد من القطاعات، لا سيما تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية. وكمثال ملموس على المواد التعليمية المقدمة في هذا المجال، يشرف المركز الدولي للفيزياء النظرية، بالاشتراك مع جامعة ترييستي، على برنامج للدراسات العليا

مدته عامان للحصول على درجة الماجستير في الفيزياء الطبية، يتيح للشباب الخريجين أن يصبحوا اختصاصيين في الفيزياء الطبية السريرية.

٣٥ - ولكي يضطلع المركز بمهمته، فإنه يعمل في إطار اتفاق ثلاثي أبرم بين الحكومة الإيطالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وتموّل ميزانيته إلى حد كبير من جانب الحكومة الإيطالية، حيث تبلغ مساهماته سنوياً حوالي ٢٠ مليون يورو (١٠٠ مليون يورو خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩).

٣٦ - ودأبت إيطاليا أيضاً على تطوير الاستخدامات السلمية والأمن والمأمونة للتكنولوجيات والتطبيقات النووية في مجالات مختلفة.

٣٧ - وفي مجال الصحة الزراعية والحيوانية، قدمت إيطاليا إسهاماً كبيراً في أنشطة البحث والتطوير الدولية. فعلى سبيل المثال، كان مركز "جيورجيو نيكولي" للبيئة الزراعية في بولونيا منذ عدة سنوات أحد المراكز المتعاونة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير وتنفيذ حزمة تقنيات تعقيم الحشرات لمكافحة بعوضة الزاعجة. وعلاوة على ذلك، أنشئ مؤخراً مختبر للتحليل لأغراض اقتفاء الأثر في الوكالة الوطنية الإيطالية للتكنولوجيات الجديدة والطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة، تجرى فيه دراسات النظائر المشعة والقياس الإشعاعي بغرض تعزيز السلامة والأمن الغذائيين وتلبية احتياجات المستهلكين من خلال رصد سلسلة الإمداد بالأغذية الزراعية وتتبع الأصول الجغرافية للأغذية.

٣٨ - وفي مجال الطب النووي، دأبت إيطاليا على تشجيع الإنتاج المستدام للنظائر المشعة من خلال مبادرات مختلفة، من قبيل: (أ) مشروع لإنتاج نظائر التكنيتيوم لأغراض التشخيص في مفاعل تريغا الذي يوجد مقره في روما وتديره الوكالة الوطنية الإيطالية للتكنولوجيات الجديدة والطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة، (ب) مشروع مدته ثلاث سنوات تديره الوكالة لأغراض إنتاج محاليل الموليبدنوم-٩٩ من أجل التصوير التشخيصي، (ج) وبرنامج بحثي بشأن العلاج بعزل النيوترون بالبورون وإنتاج نظائر النحاس لأغراض تطبيقات التشخيص العلاجي في مفاعل تريغا الذي يشغله مختبر الطاقة النووية التطبيقية بجامعة بافيا. ويركز المعهد الوطني للفيزياء النووية أيضاً على أحدث التطبيقات النووية، مثل العلاج بالأشعة باستخدام حزم البروتونات والنوى الأثقل وزناً والبدائل القائمة على استخدام المسرعات وإنتاج النظائر المشعة ذات الفوائد الطبية القائمة على استخدام اليورانيوم.

٣٩ - وأخيراً، دأبت إيطاليا على المشاركة بنشاط في النهوض بالبحوث المتعلقة بالاندماج النووي وبالنظم النووية المبتكرة. وفي هذا السياق، بدأت الوكالة الوطنية الإيطالية للتكنولوجيات الجديدة والطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة أعمال التشييد في فراسكاتي، بالقرب من روما، لأغراض إنشاء مرفق مفاعل توكاماك لاختبار محولات الاتجاه. وسيصبح هذا المرفق بمثابة المركز الدولي للتميز في مجال البحوث المتعلقة بالاندماج النووي، وسيجري بناؤه بالتعاون مع شركاء أوروبيين ودوليين. كما يهدف المرفق بشكل خاص إلى مواجهة أكبر التحديات التي يطرحها الاندماج النووي، بهدف إيجاد حلقة وصل بين مشروع الاندماج النووي الدولي (المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي) ومفاعل محطة الطاقة الكهربائية التجريبي.

الأمن النووي

٤٠ - دعمت إيطاليا بنشاط عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، مما أضاف بعدا سياسيا على الحوار العالمي بشأن الأمن النووي، لا سيما بالإشارة إلى خطر الإرهاب النووي. وحققت هذه العملية عدة أهداف، منها: الحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في عدد من البلدان؛ ونقل اليورانيوم إلى بلدان المنشأ؛ وتأمين المنشآت النووية والمواد الانشطارية المعرضة للخطر؛ وتعزيز مكافحة تهريب المواد النووية وتحسين الوقاية من أعمال الإرهاب النووي.

٤١ - وكإسهام ملموس في هذه العملية، قامت إيطاليا برعاية إطلاق المدرسة الدولية للأمن النووي المشتركة بين المركز الدولي للفيزياء النظرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي ضمت سنويا منذ عام ٢٠١١ اختصاصيين من البلدان النامية من أجل تعزيز مهاراتهم في مجال الإطار القانوني الدولي الذي يدعم الأمن النووي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت المساهمة الإجمالية التي قدمتها الحكومة الإيطالية إلى المدرسة الدولية للأمن النووي المذكورة ٣٦٠ ٠٠٠ يورو.

٤٢ - وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، قامت إيطاليا بالترويج لسلسلة هدايا جديدة وأكثر تركيزا لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي، تهدف إلى تعزيز شبكة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإنشاء شبكات إقليمية، وضمان استدامة هذه المراكز، وتعزيز ثقافة التقدم العلمي.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدّقت إيطاليا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (جرى التصديق على الاتفاقية ذاتها عام ١٩٩١). ودأبت إيطاليا على تشجيع جميع الدول على أن تصبح أطرافا في هذه المجموعة من الصكوك القانونية المتعلقة بالأمن النووي.

مواضيع أخرى

٤٤ - دأبت إيطاليا أيضا على المشاركة إلى حد كبير في الشراكات الدولية ذات الصلة بعدم الانتشار، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

٤٥ - ونظمت إيطاليا دورة عام ٢٠١٦ للفريق العامل المعني بالأدلة الجنائية النووية التابع للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وذلك في روما. وقد أتاحت هذه المناسبة فرصة ممتازة لشركاء المبادرة العالمية من أجل تبادل أفضل الممارسات فيما بين خبراء الأدلة الجنائية النووية بغية زيادة القدرات في مجال منع وقوع الأحداث الأمنية النووية والتحقيق فيها ومقاضاة المسؤولين عنها. وخلال الاجتماع، حدد الشركاء أيضا الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل حتى عام ٢٠١٩.

٤٦ - وعلاوة على ذلك، وفي إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في حوض البحر الأبيض المتوسط، استضافت إيطاليا عملية محاكاة في روما في عام ٢٠١٦، ونظمت مناورات بحرية حقيقية في ميناء كاتانيا في عام ٢٠١٨. وضمت كلتا العمليتين مسؤولين رفيعي المستوى من بين شركاء المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار من أجل اختبار آليات التنسيق بهدف وقف انتشار الاتجار بأسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها ووسائل إيصالها.